التحقيق الثالث: فساد الذهب الأسود... قصة نفط بابل المهدور

العنوان: بابل العائمة على النفط: ٣.٢ مليار برميل تحت الأرض والفقر فوقها

بقلم: "خبير الظل"

تحت تراب بابل، يكمن احتياطي نفطي مؤكد يبلغ **٣.٢ مليار برميل**، ثروة قادرة على تحويل المحافظة إلى دبي أخرى. لكن على السطح، تعاني بابل من بنية تحتية مهترئة وبطالة مدمرة. إن قصة نفط بابل ليست قصة إهمال، بل هي قصة "تعطيل استراتيجي" متعمد، حيث تُستخدم "الخلافات الفنية" و"الظروف الأمنية" كشفرات لابتزاز الشركات الدولية وتأجيل الاستثمار إلى أجل غير مسمى، مما يكلف العراق خسائر تقديرية لا تقل عن **٢ مليار دولار سنويًا**.

حقل "الكفل" هو جوهرة التاج المفقودة. مذكرة التفاهم الموقعة مع شركة "TPAO" التركية عام ٢٠١١ لم تكن الوحيدة. تشير سجلاتنا إلى أن ثلاث شركات عالمية أخرى (ماليزية، صينية، وروسية) قدمت عروضًا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، لكنها انسحبت جميعًا بعد أشهر من المفاوضات. السبب الحقيقي ليس "فنيًا."

مصدر رفيع المستوى في وزارة النفط، تواصلنا معه عبر قنوات مؤمنة، كشف أن "التعقيدات الإدارية" التي ذكرتها الوثيقة المسربة لعام ٢٠١٦ كانت تتعلق بطلب "شركاء محليين" غير رسميين بنسبة **١٥%** من قيمة العقد. هذه الطلبات، التي لا تظهر في الأوراق الرسمية، هي السبب الحقيقي لهروب المستثمرين الجادين.

الإنتاج الحالي الذي لا يتجاوز **١٠ آلاف برميل يوميًا** هو مجرد إنتاج تجريبي للحفاظ على تشغيل الحقل، وهو رقم هزلي مقارنة بإمكانياته الحقيقية التي تتجاوز **١٥٠ ألف برميل يوميًا** في المرحلة الأولى وحدها. هذا التأخير ليس مجرد خسارة مالية، بل هو قرار سياسي يهدف إلى إبقاء المحافظة ضعيفة اقتصاديًا وتعتمد على الميزانية المركزية، مما يسهل السيطرة عليها سياسيًا.

نفط بابل هو رهينة في صراع إرادات بين المركز والأطراف المحلية المتنفذة. كل يوم تأخير في استثمار هذه الثروة هو خيانة لأهالي بابل الذين يعيشون فوق كنز لا يستطيعون لمسه. على الجهات الدولية المهتمة باستقرار العراق أن تدرك أن الفساد في قطاع الطاقة لم يعد مجرد سرقة للمال العام، بل أصبح أداة لفرض النفوذ السياسي وإدامة الفقر بشكل متعمد.